بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي نور قلوب العارفين بمطالعة الجلال والذات ونجاهم عن ظلمات الجهل بملاحظة الآثار والصفات
والصلوة على نبيه محمد المبعوث للرحمة والنجات وعلى آله وصحبه افضل الصلوات واكمل التحيات
وبعد فلما كان من سعد بلطف الحق وامتاز بتأييد يبين كافة الخلق شرب الفضلاء معين
الضعفاء صاحب الحسب والنسب سيد السادات ومنبع السعادات ومظهر اللطف والكرامات
شمس الملة والدين وبهاء الاسلام والمسلمين الذي كان اداء الله سعود الابد لعقد شانه كل يوم
بهذا الطريق اليه وما طلع نجم السعادة في زمانه على الحد وجب علينا الشكر والثناء بالعدد
ادام ظلاله وضاعف جلاله اللهم اجعل صدارته ابدية وسعادته سرمدية واحشرني في زمرة
سيد المرسلين رحمة الله على من يقول آمين واليا سر الصدارة ومظهر اللطف الحق والعناية
كان العلماء ينالا زموح الى عتبته العالية ويلتمسون من الطافه الجارية فكان زيد ان يلطف
بمن كان له كفيفة فوفاته وتحصيل الفضل في مدة حياته فيعرض الى خدمته الشريفة البضاعة
لينظر اليه بعين العناية وانا الفقير كتبت هذه الاوراق كما سمعت من الخيالي رحمة الله عليه رحمة
واسعة مع قلة البضاعة وكثرة التفرقة لينظر الينا بعين الرضا ويلطف لنا ربما من الله غير الجزاء

واستعنت بالله وتوكلت على الله قوله في تعقيب التسمية بالتحميد اقتداء باسلوب
المجيد الى اخره هذا اشارة الى بيان العلة الغائية لتعقيب الشارح البسملة
بالحمدلة فيكون محصل كلام الخياطي رحمة الله عليه ان يقال ان غرض الشارح
من التعقيب امور ثلثة الاقتداء باسلوب الكتاب والعمل بما شاع
والامتثال بحديث الابتداء فان قيل التعقيب محمول على هذه الامور الثلثة
والموضوع والمحمول يجب ان يكونا متحدين في الخارج ومتغايرين في الذهن
والمعلول يجب ان يكون مغايرا للعلة فيهما فكيف يكون هذه الامور الثلثة
علة غائية للتعقيب قلنا ان التعقيب ليس بمحمول حقيقة بل المحمول في الحقيقة
متعلق حرف الجر في قوله في تعقيب التسمية الخ قوله اقتداء باسلوب الكتاب
المجيد والاولى ان يقال اقتداء بالكتاب المجيد لان الاقتداء بالكتاب اولى
من الاقتداء باسلوبه والذوق يقتضيه قوله وعمل بما شاع بل وقع
عليه الاجماع والمراد ما شيوع بين المسلمين او بين المؤلفين لكن يجب
ان يكون بين المؤلفين لان التعقيب ليس بشايع بين جميع المسلمين بل شايع

بين المؤلفين رايت في حاشية مولانا الخيالي ان لفظ بل للاضراب فان قيل
ان هذا اللفظ كان للاضراب لم لم يكن للترقي قلنا لان معنى الترقي لم يسع ههنا
لان المراد من الشيوع والاجماع اما فعلي او قولي او من الاول فعلي ومن الثاني
قولي او بالعكس فيكون لدينا احتمالات فعلي كل تقدير لم يسع معنى الترقي
فاما في الاحتمالين الاولين لان الشيوع والاجماع حينئذ يكونان بمعنى واحد
فلا يوجد الترقي في شيء على نفسه واما في الاحتمال الثالث لان المراد اذا كان
من الشيوع فعليا ومن الاجماع قوليا يلزم ان يكون الاجماع منعقدا بالقول
على التعقيب فيكون واجبا وليس كذلك واما في الاحتمال الرابع لان المراد
اذا كان من الشيوع قوليا ومن الاجماع فعليا يلزم ان يكون الاجماع منعقدا
على التعقيب بالقول من قوله عمل بما شاع فيكون واجبا وليس كذلك وبالفعل
من قوله بل وقع عليه الاجماع فلم يوجد فيه الترقي فاذا لم يسع هذه المعنى
بقي ان يكون للاضراب لكن معنى الاضراب لا يسع الا في الاحتمال الرابع لان معنى
شيوع والاجماع لا يوفي الاحتمالين الاولين يكون واحدا والاضراب لا يوجد الا بين

لكن المتغايرين واما في الثالث لانه يلزم ان يكون التعقيب واجبا وليس كذلك
واما صحته في الرابع لان لفظ بل واقع بين المتغايرين ولم يلزم
وجوب التعقيب فيسع معنى الاضراب في هذا الاحتمال ويمكن ان يكون
لفظ بل للترقي بان يراد من الشيوع فعلي بغير اتفاق ومن الاجماع فعلي بالاتفاق
فيوجد الترقي على هذا التقدير وبان يكون المراد من الشيوع شيوع فعلي
عند البعض المؤلفين ومن الاجماع اجماع جميعهم **قوله** وامتثال بحديثي الابتداء
احد الحديثين قول النبي صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لم يبدء باسم الله فهو ابتر
والثاني قوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدء بالحمد لله فهو اجزم لكن الامتثال
لكن الله بالحديثين يوجد بمجرد ذكر البسملة والحمدلة في الابتداء سواء كان بالتعقيب
المذكور اولا واما الاقتداء والعمل بما شاع فلا يوجد ان الا بالتعقيب **قوله** وما
يتوهم من تعارضهما فمدفوع وجه التوهم ان حديث البسملة يدل على ان الابتداء بها
واجب وحديث الحمدلة يدل على ان الابتداء بها واجب والابتداء باحدهما ينافي
الابتداء بالاخر اذ الابتداء الحقيقي لا يقع في زمان منقسم بل يقع في آن غير منقسم

فلا يمكن مقارنة الامرين فيه فالابتداء باحدهما ينافي الابتداء بالاخر **قوله** اما
بحمل الابتداء على العرفي الممتد والمراد من الابتداء المحمول على العرفي هو الابتداء
الواقع في الحديثين وعلى تقدير حمل الابتداء على العرفي لا يلزم ان يكون البسملة
والحمدلة جزء من الكتاب لان الابتداء العرفي امر ممتد يقع في زمان ممتد
ان يذكر فيه اشياء كثيرة خارجة من المشروع فيه فلا يوجد التعارض
بين الحديثين والابتداء على تقدير حمله على العرفي الممتد يكون مستعملا في
المعنى الحقيقي **قوله** او بحمل احدهما على الحقيقي والاخر على الاضافي وعلى هذا
التقدير يكون الابتداء الذي وقع في حديث البسملة حقيقيا لان الابتداء
الحقيقي هو الذي لم يذكر قبله شئ وفي حديث الحمدلة اضافيا بالنظر الى التصلية
وحينئذ يكون البسملة والحمدلة جزء من المشروع فيه **قوله** كما هو المشهور
اي هذان الجوابان مشهوران في رفع معارضة الحديثين عند العلماء واما الجواب
بجعل الباء للاستعانة او للملابسة فهو مخصوص بمولانا الخيالي رحمة الله عليه
قوله ولك ان تجعل الباء في الحديثين للاستعانة وح يكون المراد من الابتداء

في الحديثين حقيقيا ويكون معنى الحديثين كل امر ذي بال لم يبدء مستعانا
بسم الله فهو ابتر وكل امر ذي بال لم يبدء مستعانا بالحمد لله فهو اجزم
اي لو بدي امر ذي بال بدونهما لا يكون معتدا به ولا يكون مباركا وعلى
تقدير كون الباء في الحديثين للاستعانة لا يجب ان يكون البسملة و
الحمدلة جزء من المشروع فيه وفي بعض الامكان لا يكونان جزء كما في الاكل
والشرب والمشي ونحوها فان كل واحد منها امر ذو بال فالبسملة
والحمدلة ليست جزء منه واما في كتب العلوم فقد قالوا ان البسملة ليست
بجزء منها وانما ذكر في اوايل الكتب للتبرك والتيمن واما الحمدلة فقد قيل
انه جزء من كل كتاب وقيل انه ليس بجزء وايا ما كان يكون آن ابتداء امر
المشروع فيه آن الاستعانة بهما لان التيمن والتبرك بهما حاصل في ذلك الآن
قوله ولا شك ان الاستعانة بشئ لا ينافي الاستعانة باخر هذا جواب سوال
مقدر تقديره ان يقال ان المراد من الابتداء في الحديثين حقيقي فحينئذ الاستعانة
باحدهما تنافي الاستعانة بالاخر في آن الابتدا ومحصل الجواب ان يقال ان المنافات

بين الاستعانتين في الابتداء الحقيقي ممنوع لانه يمكن ان يكون رجل مستعينا
في حين الشروع بالبسملة والحمدلة وبالانبياء والاولياء بان استعن من كل
واحد منها قبل الشروع على الترتيب ثم شرع المقصود فيصدق حين الشروع
انه مستعين من هذه الاشياء قوله او للملابسة هذا معطوف على قوله للاستعانة
اى ولكن تجعل الباء في الحديثين للملابسة فعلى هذا التقدير يكون المراد
من الابتداء حقيقيا فيكون المعنى الحديثين كل امر ذى بال لم يبدأ ملتبس
بالبسم الله فهو ابتر وكل امر ذى بال لم يبدأ بالحمد لله فهو اجزم رايت في بعض
الحواشي ان للملابسة معنيين احدهما المقارنة والمصاحبة والاخر الاتصال و
المراد ههنا هو المعنى الثاني لا الاول فعلى هذا يكون آن وقوع الابتداء آن ذكر الحمدلة بل
آن ذكر الهمزة في الحمد لله او احمد الله فيصدق على ذكر الابتداء الواقع في هذه الآن انه
ملابس اى متصل بالحمدلة وهو ظاهر وبالبسملة لان الحمدلة متصلة بالبسملة
بمعنى انما ذكرت عقيبها بلا فصل بينهما بشئ فيلزم ان يكون الابتداء متصلة
بالبسملة والحمدلة والصعوبة التي في هذا المقام ناشية عن اخذ الملابسة بالمعنى الاول الذى

ذكرت آنفا لانا اذا اخذت بهذا المعنى لم يستقيم قوله وبذكره قبل الابتداء
بلا فصل لان الشئ لا يلابس الشئ الذى وقع ذكره قبل حدوثه فلا يستقيم
قوله فيكون آن الابتداء آن التلبس بهما انتهى كلامه لكن يرد عليه اولا ان الاتصال
الحقيقي لا يوجد بين البسملة والحمدلة والابتداء لان لفظ البسملة والحمدلة من الاعراض
والاعراض متجددة الامثال فلا بقاء له فزمان تلفظ الحمدلة لم يوجد البسملة فالاتصال
بين الموجود والمعدوم محال فان قيل المراد باتصالهما ذكر احدهما عقيب الاخر
بلا فصل قلنا يجوز ان يراد معنى الاول للملابسة بهذا التاويل فلا صعوبة فيه ايضا
فلم لم ترد هذا المعنى وثانيا ان المقارنة اما بحسب الزمان او بحسب المكان فههنا
يوجد مقارنة الزمانية فلا صعوبة في المعنى الاول ايضا قوله وبذكره قبل الابتداء
هذا اما معطوف على بالشئ او على وجه الجزئية لكن الثاني اولى من الاول لان
على تقدير العطف على الشئ يكون محصل الكلام ان يقال ان املابسة تعم
وقوع الابتداء بذكر على الشئ قبل الابتداء فيوهم من هذا الكلام وقوع
الابتداء قبل الابتداء وان امكن الدفع لكن على تقدير العطف على وجه الجزئية

فلا يرد هذا الوهم قوله الظاهر ان الباء صلة التوحد اذا كان الباء صلة
التوحد لم يكن صيغة التفعل للصيرورة ولا للتكلف بل كان متعديا
على نهج حصول صورة الشئ في العقل يعني يكون معنى جلال الذات الذات
الجليلة كما ان معنى قولهم في تعريف العلم حصول الصورة الشئ في العقل
الصورة الحاصلة وعرف بعض القوم العلم بانه حصول صورة الشئ
في العقل فعلى هذا التقدير يكون العلم من مقولة الانفعال وعرف بعض
القوم العلم بانه صورة حاصلة في العقل فيكون من مقولة الكيف
فذهب بعض القوم ان العلم من مقولة الانفعال وبعضهم
ان العلم من مقولة الكيف قوله واما للتكلف فاذا نسب الى الصانع
المنزه عن التكلف يراد كماله تعالى في مفهومها على القاعدة المذكورة
فلهذا اختار التوحد على الواحد ثم التوحيد على ثلثة اقسام احدها
توحيد العوام وهو شهادة كلمة التوحيد اما مقلدا او مقلد القلب
سليم وثانيها توحيد الخواص وهو اسقاط الاضافة الظاهرة في التاثير

بالاستدلال بل بالكشف والعيان بان لا فاعل ولا مؤثر الا الله وثالثها
توحيد اخص الخواص وهو ان يرى الخلق فانيا مع بقاء الحق حتى يشهد بان
كل شئ هالك الا وجهه وليس للخلق من الوجود نصيب فان قلت اذا
شاهد فناء الخلق فقد شاهد فناء نفسه ومشاهدة الفاني فانيه
غير معقول فكيف يعقل مشاهدة الحق بعده قلت اذا فني هويته
العبد ثم عاد الى البقاء تخلق باخلاق الله تعالى كما ورد في الخبر الصحيح
من قوله تعالى كنت سمعه وبصره فيرى الحق باقيا والخلق فانيا بعين الحق
او يلاحظ كذلك لقرب مناسبته مع الحق قوله فمعنى التوحد بجلال الذات
الاتصاف بالوحدة الذاتية او الكاملة كون التوحد بجلال الذات بمعنى
الاتصاف بالوحدة الذاتية بناء على كون التفعل للصيرورة وكونه بمعنى
الاتصاف بالوحدة الكاملة بناء على كون التفعل للتكلف ويؤول بالكمال
اعلم ان الوحدة على نوعين وحدة ذاتية كوحدة الباري عز اسمه ووحدة
غير ذاتية كوحدة النقطة وسائر البسايط قوله ليفيد ان اية نبينا اعظم

من اية سايرالانبياء اقول فيه بحث لان الساطع اما بمعنى الظاهر الجلى
او بمعنى القدر العظيم وعلى كلا التقديرين لايفيد الاعظميه عن اية
سايرالانبياء لان الساطع ليس صيغة التفضيل قوله بطريق تعويض
الواو عنها الواو اذا كان عوضا عن اما يكون للعوض وللعطف و
اذا لم يكن عوضا يكون للعطف فقط قوله ففى هذه القرينة ترق فى
المدح لشمول الاولى للكتاب والسنة بخلاف الثانية تنقل عنه فان قلت
اولا ان العقايد من الكلام وكون الكلام اساس اساسها يقتضى كون
الشئ اساس نفسه اذ لا يتوقف الكتاب الا على المسايل الاعتقادية
وثانيا ان الكلام اساس العقايد لان اساس الاساس اساس و
الكتاب اساس الكلام لان العقايد من الكلام فاساسها اساسه فالكتاب
اساس اساس العقايد فالقرينة الثانية يشمل الكتاب والسنة مثل الاولى
فلا يوجد فيه ترق فى المدح لان هذا المدح ليس مخصوص للكلام قلت اولا الحصر
المذكور هم وان سلم فالعقايد بحسب اعتدادها يتوقف على الكتاب المتوقف

على العقايد بحسب ذاتها وثانيا المتبادر من اساس الشئ هو الاساس بالذات
وان سلم فاساس الفن ما يتوقف هو عليه لا بعض مسايله وان سلم فاساس
الكتاب هو ذات العقايد والكتاب انما هو اساس العقايد من حيث
الاعتداد فلا يكون اساسا لاساسها من حيث هو اساس فالتامل
انتهى كلامه اقول قوله فان قلت اولا ان العقايد من الكلام وكون الكلام اساس
اساسها يقتضى كون الشئ اساس نفسه معارضة على كون الكلام اساس اساس
عقايد الاسلام تقديرا ان يقال كما ان لكم دليل يدل على كون الكلام اساس اساس
عقايد الاسلام لنا ايضا دليل يدل على عدم كون الكلام اساس اساس عقايد الاسلام
لانه اذا كان كذلك يلزم ان يكون الشئ اساس نفسه واللازم باطل وكذا الملزوم
فان قلت المعارضة اقامة الدليل على خلاف ما اقام به الخصم ولم يقم الدليل على كون
الكلام اساس اساس عقايد الاسلام فكيف يكون هذا معارضة قلنا الاقامة
الادعائى كاف فى المعارضة فههنا كذلك قوله اذ لا يتوقف الكتاب الا على المسايل الاعتقادية
اقول هذا الدفع وهم من توهم ان العقايد وان كان الكلام اساس اساسها لكن لا يلزم

كون الشئ اساسا لنفسه اذ من الجايز ان يكون الكتاب اساس العقايد التي
هي بعض من الكلام ويكون بعض الاخر من الكلام اساسا للكتاب فلا يلزم
اساسية الشئ لنفسه قوله وثانيا ان الكلام الخ اقول هذا ايضا معارضة على قوله
فني هذه القرينة ترقي المدح تقديرها ان يقال كما ان لكم دليل يدل على عدم
شمول القرينة الثانية على الكتاب والسنة كذلك عندنا دليل يدل على شمولها عليهما
قوله ان الكلام اساس العقايد بهذه المقدمة صغرى المعارضة قوله لان اساس
الاساس اساس اشارة الى دليل هذه المقدمة قوله والكتاب اساس الكلام
اشارة الى كبرى المعارضة قوله لان العقايد من الكلام الخ اشارة الى دليل
هذا الكبرى النظري قوله والقرينة الثانية تشمل الكتاب والسنة بهذه المقدمة
نتيجة تحصل من هاتين المقدمتين بطريق جعل الصغرى كبرا والكبرى صغرا
لانه قياس بطريق شكل الرابع فرد الى الاول بهذه الطريق قوله قلت اولا
الحصر المذكور ممنوع بهذا المنع وارد على دليل المعارضة الاولى قوله وان سلم فالعقايد
بحسب اعتدادها يتوقف على الكتاب اعتوقف على العقايد بحسب الذات فيكون

جهة توقف العقايد على الكتاب مغايرا لجهة توقف الكتاب على العقايد قوله وثانيا
المتبادر من اساس الشئ هو الاساس بالذات لا بالواسطة فلا يلزم كون الكلام
اساسا للعقايد بهذا المنع وارد على دليل صغرى المعارضة الثانية
قوله وان سلم فاساس الكتاب هو ذات العقايد الخ
بهذا المنع وارد على دليل كبرى
المعارضة الثانية

مرحوم علی جلبی افندی ملازم مرحوم احمد واعظ